

ورقة عمل

رؤية مستقبلية لأثر تحرير سعر الصرف على التحوط ضد مخاطر التضخم
في ضوء المعيار المصري رقم (١٣)

المؤتمر العلمي الدولي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة جامعة مدينة السادات
رؤية استشرافية للمحاسبة والمراجعة بشأن تغيرات سعر الصرف في ظل تحرير
العملة

إعداد

د/نورا ايوب محمد حسن
عضو مجلس إدارة جمعية المدققين الداخليين بدولة الامارات العربية المتحدة

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
المجلد السادس عشر – (عدد خاص – الجزء الأول) – سبتمبر ٢٠٢٤ م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

حسن، نورا ايوب محمد ، (٢٠٢٤)، " رؤية مستقبلية لأثر تحرير سعر الصرف على التحوط ضد مخاطر التضخم في ضوء المعيار المصري رقم (١٣): ورقة عمل"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (خاص)، ٢٣ – ٢٩.

رابط المجلة: <https://masf.journals.ekb.eg>

المقدمة:

يطلق على سعر الصرف القيمة المحددة لعملة معينة بالمقارنة مع عملة أخرى، ويتم الحصول عليها عندما يتم تبادل أو تحويل عملة إلى أخرى، وبالتالي قد تزيد قيمتها أو تنقص، ويؤدي ذلك في كثير من الأحيان إلى مخاطر صرف العملات الأجنبية حيث يتأثر أداء الشركة بشكل كبير بالتغيرات في سوق الصرف الأجنبي، يشكل سعر الصرف الأجنبي جزءًا لا يتجزأ من أي معاملات تجارية دولية في كل من البلدان المتقدمة والنامية (Bahjat, et al 2022).

إن محاسبة التحوط تعد طريقة محاسبية محددة لتسجيل التحوط، والتي تعترف بالدخل الذي تم الحصول عليه من أداة التحوط في وقت واحد مع الاعتراف بالدخل الذي حصل عليه موضوع التحوط، سواء كان إيجابيا أو سلبيا، في وقت واحد، وعلى ذلك فإن محاسبة التحوط تهدف إلى أن تمثل البيانات المالية تأثير أنشطة إدارة المخاطر في المنشأة عندما تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرض للأصول والالتزامات التي قد تؤثر مخاطرها على الدخل أو الدخل الشامل الأخر، إضافة إلى ذلك تساهم في تخفيض تقلبات دخل الشركة.

ويتمثل الدافع من الورقة الحالية في الاستجابة للتغيرات التي شهدتها البيئة الاقتصادية من تعويم العملة وتحرير سعر الصرف للقضاء على السوق الموازي للعملة وتنشيط ودعم السوق المصري، وأيضاً من منطلق الاهتمام المصري بتطوير المعايير المحاسبية بالشكل الذي يتناسب مع الظروف الحالية في البيئة المصرية، وكذلك تعد أهمية التحوط ضد مخاطر التضخم بالنسبة للشركات المصرية وخاصة التي لديها تقلبات مرتفعة في الأرباح في ظل عدم استقرار في الأسواق المالية أحد الدوافع الهامة للورقة البحثية الحالية، وبناء على ذلك يتم تناولها من خلال النقاط التالية.

أولاً: تحرير أسعار الصرف في ضوء المعيار المصري رقم (١٣):

في سياق ما تم إصداره من مجلس الوزراء بالقرار رقم ٦٣٦ لسنة ٢٠٢٤ بموجب مقترح صادر عن اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة المصرية بالهيئة العامة للرقابة المالية، يقضي بتطوير بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، وذلك دعماً للمنشآت العاملة بمختلف الأنشطة الإنتاجية وتمكينها من سلامة عرض قوائمها المالية، بما يمكنها من اتخاذ قرارات استثمارية أو تمويلية بشكل سليم، حيث تضمن القرار تطوير معيار المحاسبة المصرية رقم ١٣ والخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وذلك ليتوافق مع المعايير الدولية، وذلك بناء على ما تم إصداره من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في ١٥ أغسطس ٢٠٢٣ من تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٢١) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" والتي تتطلب من المنشآت تقديم معلومات أكثر فائدة في بياناتها المالية سعر الصرف التي تتعامل به تجارياً، وتطلبت تعديلات المعيار الدولي قيام المنشآت بتقدير أسعار تبادل العملات الأجنبية وكذلك متطلبات الإفصاح المتعلقة بذلك.

حيث يتم ترجمة جميع المعاملات التي تتم بعملة أخرى غير العملة الوظيفية إلى العملة الوظيفية، وتسمى الاختلافات التي تحدث عند التحويل من عملة إلى أخرى بسعر الصرف. وتنعكس بشكل رئيسي في قائمة الربح أو الخسارة، بالنسبة لبعض الشركات، وعادة ما تؤخذ العوامل التالية بعين الاعتبار في هذا التحليل:

(١) بأي عملة يتم التعبير عن أسعار الشركة (يمكن أخذ البيانات على سبيل المثال من قوائم الأسعار إذا كانت شركة تجارية، أو تحليل عملات العقود الرئيسية، إذا كانت شركة مقاولات)؛

(٢) ما هي العملة الوطنية للدولة التي تم تسجيل الشركة فيها والدولة التي تمارس فيها أنشطتها الرئيسية بأي عملة يتم التعبير عن تكاليف الشركة وتنفيذها (دفع تكلفة المواد والأجور وما إلى ذلك) Kryatova, (et al.,2021).

وعند تغيير العملة الوظيفية، تطبق الشركة إجراءات الترجمة المرتبطة بالعملية الوظيفية الجديدة اعتباراً من تاريخ التغيير، وإذا لم يتم تحديد سعر الصرف الأجنبي الرسمي للبنك المركزي، يتم استخدام طريقة الترجمة التبادلية من خلال العملة التي تم تحديد سعر صرفها، وفي تاريخ كل تقرير يجب إعادة حساب الأصول والالتزامات المقومة بالعملية الأجنبية. ومع عملية إعادة الحساب هذه، من الضروري التمييز بين المقالات النقدية وغير النقدية. ومن أمثلة العناصر النقدية النقد وحسابات التسوية والعملية وسندات الدين والقروض، وعلى ذلك فعند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (٢١)، من الضروري اتباع القواعد الأساسية التالية:

1. يتم تحويل المعاملات التي تتم بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية بالسعر الساري في تاريخ المعاملة، بالنسبة للمعاملات من نفس النوع التي تم تنفيذها خلال فترة التقرير، يُسمح بمتوسط سعر الصرف لفترة معينة (في حالة عدم وجود تقلبات كبيرة في سعر الصرف).
2. يتم تحويل البنود النقدية المقومة بالعملية الأجنبية إلى العملة الوظيفية بسعر الإغلاق في نهاية فترة التقرير.
3. يتم تحويل البنود غير النقدية المقومة بالعملية الأجنبية في نهاية فترة التقرير إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة (المعاملة النقدية) أو في تاريخ إعادة التقييم (تقييم القيمة العادلة).
4. يشير فرق سعر الصرف إلى ربح أو خسارة الفترة (ما لم يكن يتعلق بإعادة التقييم المتعلق بالدخل الشامل الآخر). فإذا قامت الشركة بشراء أصول ثابتة بالعملية الأجنبية، فسيتم تحويل إجراء الاستحواذ إلى العملة الوظيفية في تاريخ المعاملة بالعملية الأجنبية، ويتم بالفعل إجراء المزيد من التقييم (وإعادة التقييم) لهذه الأصول الثابتة (البند غير النقدي) بالعملية الوظيفية، إذا قامت بدفع أصل مسبقاً بعملة أجنبية، فسيتم تحويل معاملة الدفع إلى العملة الوظيفية بالسعر السائد في تاريخ الدفع، وعندما يؤخذ الأصل بعين الاعتبار (في الميزانية العمومية)، لا يوجد فرق في سعر الصرف، حيث أن التكلفة العادلة لسداد الأصل تساوي مبلغ الدفع بالعملية الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ تنفيذه.

ثانياً : أثر تحرير سعر الصرف على إعادة صياغة القوائم المالية:

وتمثل ترجمة العملات الأجنبية في عملية إعادة صياغة المعلومات المالية من عملة إلى أخرى، حيث تتم ترجمة العملات الأجنبية لإعداد تقارير مالية مشتركة تقدم تقارير للقراء تحتوي على معلومات حول عمليات الشركة على مستوى العالم، مع مراعاة البيانات المالية بالعملة الأجنبية للشركة التابعة مقابل العملة الأجنبية للشركة الأم، وتعتمد إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية على مجموعة متكاملة من الإجراءات، تتمثل في إجراءات التحوط والتي تستلزم التحوط من مخاطر العملة، ويحتاج القضاء على هذه المخاطر أو الحد منها إلى فهم جميع الطرق التي قد تؤثر بها مخاطر سعر الصرف على عمليات الوكلاء الاقتصاديين والتقنيات لتغيير آثار المخاطر الناتجة، وعادة ما يكون اختيار استراتيجية التحوط المناسبة مهمة وترجع إلى التعقيدات المتعلقة بقياس التعرض للمخاطر الحالية بدقة واختيار الدرجة المناسبة من التعرض للمخاطر التي يجب تغطيتها، وتتم مسألة إدارة مخاطر العملة للشركات غير المالية والنقدية بشكل منفصل عن أعمالها الأساسية (Bahjat, et al., 2022).

ومن أجل تخفيف تأثير هذه المعاملات، تم وضع وتعديل العديد من معايير التقارير المالية الدولية على مر السنين، فقد أشارت دراسة (Bahjat, et al., 2022) إن معظم البنوك تعاني من تآكل أرباحها نتيجة التعرض لتقلبات العملات الدولية، خاصة عندما لا يتم اعتماد استراتيجيات التحوط المناسبة، وقد تم وضع معايير التقارير المالية الدولية لتخفيف تأثير هذا التعرض، وكذلك لتوجيه الشركات فيما يتعلق بالمخاطر التي تواجهها في الأسواق الدولية، ولم تمثل العديد من الدول النامية لهذه المعايير ولم تعتمد عليها، حيث استخدمت هذه الدراسة منهجية البيانات الثانوية والمعلومات التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بالبنوك العالمية لدراسة التأثير النسبي لسعر الصرف على ربحية البنوك لمدة 5 سنوات (من 2013 إلى 2018)، كما بحثت الدراسة في معدل التزام الشركة بمعيار التقارير المالية الدولية (9).

كما أشارت دراسة (Marzuki, Rahman, et al. 2021) إلى أنه تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) بعنوان "الأدوات المالية" في 24 يوليو 2014 كبدل لمعيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، ومن بين المتطلبات الرئيسية للمعيار الاعتراف والقياس وانخفاض القيمة وإلغاء الاعتراف والتحوط المحاسبي، إن إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في عام 2014 يحل محل جميع الإصدارات السابقة ويسري بشكل إلزامي للفترة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر، ويتمثل الهدف من المعيار في تبسيط المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية ومعالجة أوجه القصور الملحوظة، والتي أبرزتها الأزمة المالية الأخيرة.

ثالثاً: التحوط المحاسبي ضد مخاطر التضخم بين المفهوم والأهمية:

- يعرف التحوط على أنه تقنية مالية تستخدمها الشركات من أجل مواجهة المخاطر المحتملة والتقلبات التي قد تنتج عن تقلبات الأسعار في الأسواق المالية أو عملية التعويض أو المعادلة للمخاطر التي تواجه المنشآت خاصة المخاطر المالية والتي يمكن إدارتها من خلال استخدام الأدوات المالية(عبد الغفار، ٢٠١٩)
- وتمثل محاسبة التحوط وسيلة لإدارة المخاطر التي يستخدم بها مشتقة مالية واحدة أو أكثر من أدوات التحوط لتجنب التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل من الأصول أو التزام مالي من الالتزامات أو العمليات المستقبلية وبالتالي فهي تمثل الأسس والقواعد التي تحكم وتدير عملية التحوط من أجل تقديم تقارير مالية ذات مصداقية وشفافية، ووفقاً لذلك فإن عناصر التحوط تتمثل في عنصران أساسيين:
- يتمثل **العنصر الأول** في أداة التحوط والتي تمثل مشتقة محددة أو أصل مالي غير مشتق محدود أو التزام مالي غير مشتق محدد يتوقع أن تتغير قيمته العادلة أو التدفقات النقدية له بهدف مقابلة التغيرات المتوقعة في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل محوط محدد.
- ويتمثل **العنصر الثاني** في البند المحوط عليه والذي يتمثل في الأصل أو الالتزام أو التعاقد المؤكد أو صافي الاستثمار في عملية أجنبية ويعرض الشركة إلى مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية (عبد الغفار، ٢٠١٩) .
- تنشأ فائدة محاسبة التحوط لأن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بعنوان " الأدوات المالية" يحدد أنه يجب الاعتراف بتأثيرات الأرباح والخسائر على أدوات التحوط والبنود المغطاة في الدخل لنفس السنة.

رابعاً: النظريات المفسرة للتحوط ضد مخاطر التضخم:

- عادة ما يشار إلى تفسير وفحص التحوط ضد التضخم بنظرية فيشر، والتي تنص على أن سعر الفائدة المتوقع يجب أن يتحرك في نفس الاتجاه كما يجب أن يتحرك التضخم المتوقع في نفس اتجاه التضخم المتوقع للتخفيف من حدة التضخم، وتوجد ثلاث خصائص لقدرة الأصل على التحوط من التضخم(Phochanachan, et al.,2022).
1. يمكن النظر إلى الأصل على أنه تحوط من التضخم إذا كان عائد الأصل مساوياً على الأقل لمعدل التضخم.
 2. يقلل الأصل من التباين أو عدم التأكد بشأن العائد المستقبلي لأصل آخر.
 3. يمكن النظر إلى الأصل على أنه تحوط من التضخم إذا كان هناك علاقة إيجابية بين التضخم وعائد الأصول، فإذا كانت العلاقة بين التضخم المتوقع والأصل إيجابية، فإن الأصل يعتبر بمثابة تحوط أو تحوط جزئي ضد التضخم؛ وإلا فإنه يعد تحوطاً ضاراً ضد التضخم إذا كان الارتباط سلبياً.

خامساً : التحوط المحاسبي ضد مخاطر التضخم والعملات المشفرة:

- يعد التضخم أحد مخاطر الاستثمار الحاسمة وأحد أهم التحديات التي تواجه ممارسة الأعمال التجارية في السنوات القادمة .
- يتم حث المستثمرين على صياغة استراتيجيات للتخفيف من مخاطر التضخم. وتتضمن الحماية الفعالة دمج أصول المحفظة التي ترتفع قيمتها جنباً إلى جنب مع التضخم
- ساهمت النظرة الأخيرة في عملة البيتكوين كأداة استثمارية، إلى جانب الاهتمام المتزايد بين الأكاديميين وصناع السياسات ، بوضع العملة المشفرة كأداة تحوط محتملة من التضخم، وتشمل المبررات الشائعة لهذا الدور العرض المحدود والشبكة اللامركزية، مما يمنح الندرة والمرونة (Rodriguez & Colombo,2024).
- يمكن فهم الارتباط الإيجابي المؤقت الموجود بين العملات المشفرة وتوقعات التضخم المستقبلية من وجهات نظر مختلفة من خلال اعتبار العملات المشفرة أحد أصول المضاربة، التي قد تنخفض قيمتها إلى جانب أصول المضاربة الأخرى في حالة الأزمات ، وبالتزامن مع ذلك، قد تنخفض توقعات التضخم الأجلة بسرعة، متأثرة بالتغير في التوقعات الناشئة في العملات المشفرة.
- يواجه المستثمرون تحديات في تحقيق عوائد مستقرة أو الحفاظ على قيمة استثماراتهم. ونتيجة لذلك، ظهرت العملات المستقرة كاستجابة للحاجة الملحة لأدوات الاستثمار المناسبة التي يمكنها التحوط ضد المخاطر المرتبطة بأسواق العملات المشفرة، وعلى عكس العملات المشفرة الأخرى، تم تصميم العملات المستقرة بشكل فريد لتحقيق استقرار نسبي. يشار إليها على أنها عملة رقمية مرتبطة بأصول منخفضة التقلب، وتحافظ العملات المستقرة على فوائد انخفاض تكاليف المعاملات وعدم وجود سلطة مركزية، وهي أمور جوهرية في العملات المشفرة.
- تساعد آلية الربط التي تستخدمها العملات المستقرة في التغلب على التقلبات العالية التي تشهدها العملات المشفرة الأخرى (Kołodziejczyk, 2023). من خلال تلبية طلب السوق لتقليل المخاطر الناتجة عن عدم استقرار العملات المشفرة، وقد تم تطوير العملات المستقرة كعملات مشفرة مستقرة السعر.
- يمكن تصنيف العملات المستقرة المتداولة على نطاق واسع إلى ثلاثة أنواع: العملات المستقرة المضمونة بالعملات الورقية، العملات المشفرة المضمونة، والعملات غير المضمونة.
- تعتبر آلية الربط التي تستخدمها العملات المستقرة بمثابة آلية استقرار تتحكم في العلاقة التناسبية لأسعار الصرف بين العملات المشفرة والعملات الورقية. وبالتالي، تعمل العملات المستقرة كجسر بين العملات الورقية والعملات المشفرة، إضافة إلى ذلك يُنظر إلى الربط بينهما على أنه منهج فعال لتقليل تقلبات الأصول (Wang, et al.,2020).

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

عبد الغفار ، نورهان السيد محمد (٢٠١٩) ، قياس وتحليل الأثار المترتبة على تطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات واستخدام التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة في إدارة المخاطر المالية (دراسة تطبيقية)، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية* ، ١٠ (١) ، ٢٣٩-٣٠٨.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Bahjat, S. N., Hussain, A. M., & Saleh, S. Y. 2022. Measuring the Effect of Foreign Currency Exchange Rate on Bank's Financial Performance with Early IFRS 9 Compliance. *AMERICAN JOURNAL OF ECONOMICS AND BUSINESS MANAGEMENT*, 3(5), 1-22.
- Kołodziejczyk, H. (2023). Stablecoins as diversifiers, hedges and safe havens: A quantile coherency approach. *The North American Journal of Economics and Finance*, 66, Article 101912. <https://doi.org/10.1016/j.najef.2023.101912>.
- Kryatova, L. A., Nurgalieva, R. N., Amirova, R. I., Gamilovskaya, A. A., & Ivanova, E. V. (2021). Features of the Application of IAS 21 "Impact of Exchange Rate Changes". In *Cooperation and Sustainable Development* (pp. 711-718). Cham: Springer International Publishing.
- Marzuki, M. M., Rahman, A. R. A., Marzuki, A., Ramli, N. M., & Abdullah, W. A. W. (2021). Issues and challenges of IFRS 9 in Malaysian Islamic financial institutions: recognition criteria perspective. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*.
- Phochanachan, P., Pirabun, N., Leurcharusmee, S., & Yamaka, W. (2022). Do bitcoin and traditional financial assets act as an inflation hedge during stable and turbulent markets? Evidence from high cryptocurrency adoption countries. *Axioms*, 11(7), 339.
- Rodriguez, H., & Colombo, J. (2024). Is bitcoin an inflation hedge?. Available at SSRN.
- Wang, G.-J., Ma, X., & Wu, H. (2020). Are stable coins truly diversifiers, hedges, or safe havens against traditional crypto currencies as their name suggests? *Research in International Business and Finance*, 54 .